بسم الله الرحمن الرحيم

علوم الحديث

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة

كتاب دورى

مج ٣٨ سنة ٢٠٠٥

ⓒ حقوق الطبع والنشر محفوظة، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أي قسم من أقسامه، بأي شكل من أشكال النشر أو استساخه أو ترجمته، أو اختزانه في أي شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات، إلا بإذن كتابي من الناشر

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث: **الصفحة**

شوقى ضيف رائد المدرسة العربية الحديثة فى تاريخ ودراسة التراث العربى ٩

المنظور المعاصر لنظرية القياس ودوره فى تنمية العربية ٣٧

د. هاشم محمد سويفى

التنوعات الدلالية لقضايا الأمر والنهى عند الإسنوى ٩٩

د. أشرف عبد البديع

الخصائص النحوية للقبائل العربية التى ذكرها ابن عقيل ١٩٧

د. مجدى إبراهيم يوسف

أسماء الأصوات فى محافظة أسوان بين الأصول الفصيحة والاستعمال المحلى ٢٢١

د. عبد النعيم عبد السلام خليل

كلمة كم بين البساطة والتركيب فى ضوء آراء الكوفيين والبصريين ٢٧٥

د. سعد بن حمدان الغامدى

هَلُمَّ جَرّا (دراسة لغوية تحليلية)

د. محمد محمود بندق

كلمة كم بين البساطة والتركيب

فى ضوء آراء الكوفيين والبصريين

د. سعد بن حمدان الغامدى
جامعة أم القرى

الرأى السائد عند النحاة أن (كم) اسم ، مبهم مفتقر إلى التمييز ، مبنى ، ملازم للصدر ، وتنقسم إلى قسمين استفهامية وخبرية والثانية فرع الأولى ، وهى كناية عن عدد مبهم وقد خالف بعضهم فى اسمية كم الخبرية فعدّها حرفًا يدل على التكثير فى مقابلة ربّ الدالة على التقليل كما جاء فى الهمع عن البسيط وقد ذكر ذلك المرادى ولكنه قال « والصحيح أنها اسم ودليل اسميتها واضح » ولم يذكر الدليل ، والقول بحرفية (كم) لعلّه من أقوال الخليل فقد جاء فى العين « كم : حرف مسألة عن عدد »[1] وقد يقصد بالحرف الكلمة فلا يكون كلامه نصًا فى الحرفية .

وقد دلّل النحاة على الاسمية بأمور[2] :

أولهما : الإسناد إليها ، فتأتى مبتدأ فى مثل : كم درهمًا عندك ؟ وكم رجل عندك !

ثانيها : عود الضمير عليها نحو : كم رجلاً جاءك ؟ وإن شئت : جاءوك .

ثالثها : دخول حرف الجّر عليها نحو : بكم رجل مررت ، وعلى كم نزلت ، وإلى كم تصنع كذا .

رابعها : الإضافة إليها مثل : رزقُ كم نفس ضمنت ، وصاحب كم أنت .

خامسها: إضافتها إلى غيرها مثل : كم رجل عندك .

سادسها: تسلط عوامل النصب عليها فأتت مفعولاً في : كم رجلاً ضربت وظرفاً في : كم فرسخاً سرت ، وخبراً لكان في : كم كانت دراهمك ، ومفعولاً مطلقاً في : كم ضربة ضربت .

سابعها: إبدال الاسم منها ، علماً أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة ، بخلاف المبدل من الاستفهامية ، يقال في الخبرية: كم عبيد لي خمسون بل ستون ، وفى الاستفهامية : كم مالك اخمسون أم ثلاثون[٣] .

وقد رأينا أن المرادي يرى أن اسميتها هي الصواب ، وتبقى مشكلة واحدة وهي أنّ كم كما سيظهر قيل : إنها مركبة من حرف الكاف و (ما) الاستفهامية، فهل هذه الكلمة غدت اسماً تغليباً للاسم على الحرف ، لعلّه كذلك .

****

أما كونها مبهمة فلأنها كناية عن العدد المبهم تقع على القليل والكثير والوسط منه ، والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه ، وكم الخبرية أصلها الاستفهام لذا وجد الإبهام فيها ، وإلا فإنه ليس الأصلُ في الأخبار الإبهامَ .

وقد احتاجت (كم) إلى تفسير المطلوب بيان عدده ، وكذلك الخبرية ، فالعدد مجهول يفسره الجواب ، ونوعُ المطلوب معرفة عدده مجهولٌ يفسره التمييز .

****

وبناء (كم) إذا كانت استفهامية إنما كان لتضمنها معنى همزة الاستفهام ووقوعها موقعها ، فإذا قلت : كم غلاماً لك ، أو :كم مالك ، فمعناه : أعشرون غلاماً لك أم ثلاثون ونحوهما من الأعداد ، لأنه يسأل بها عن جميع

الأعداد فأغنت (كم) عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد .

وأما إذا كانت (كم) خبرية فبناؤها ، لأنهـا بلفظ الاستفهامية ، وتقع فى الخبر موقع (ربّ) وربّ حرف فضارعتها (كم) في الخبر فبنيت كبنائها (٤).

****

وملازمة (كم) لـلصدارة منسجم مع ماعلـيه أخواتها أدوات الاستـفهام ، وقد قـرر النحاه أنه يتـعين الصدر لـلأداة إذا دلت على نوع من الكلام كـالنفي والاستفهام .

والتصدير لهذه الأدوات يحقق مقصـداً من مقاصد العرب في كلامها وهو أمن اللبس ، ذلك أن السامع كما قال الرضيُّ يبني الكلام الذي لم يصدّر بالمغيِّر على أصله ، فلو جُوِّز أن يجيىء بعده مايغيره لم يدر السامع إذا سمع المغير أهو راجع إلى ماقـبله بالتغييـر أو مغيّر لما سيـجيء بعده من الكلام فيتـشوش لذلك ذهنـه (٥).

وملازمة (كم) للـصدر بنى عليها النحـاه تخطئة من قال إنهـا تأتي فاعلاً وأعربهـا كذلك في قوله تعالـى ﴿أو لم يهد لهم كم أهلكنا﴾ (الـسجدة :٢٦) وهو قول ابن عصفور ، وذكر أن ذلك جـاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول (ملكت كم عبيد) فيخرجها عن الصدرية .

ووصف ابن هشام هذا الصنيع من ابن عصـفور بالخطأ العظيم ؛ إذ خرّج كلام الله سبحانه على هذه اللغة ثم قال "إنمـا الفاعل ضمير اسم الله سبحانه ، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليـه بالفعل ، أو جملة ﴿أهلكنا﴾ على القول بأن الفاعل يـكون جملة إما مطلقـاً أو بشرط كونها مـقترنة بمايعلـق عن العمل والفعل قلبي نحـو : "ظهر لي أقام زيد" . وجوّز أبوالبقاء كـونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة ، وليس هذا من المواطن التى يعود فيها الضميرعلى المتأخر" .

كما بنى النحـاة على ذلك تخطئة من أعرب قوله تعـالى ﴿ أنهم إليهم لا يرجـعون ﴾ بدلاً من (كم) فـي قوله تعـالى ﴿ ألم يروا كم أهـلكنا قبـلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعـون﴾ (يس :٣١) ، وقال ابن هشام: هذا مردود بأن عامل الـبدل هو عامـل المبدل منه، فـإن قُدّر عامل المـبدل منه (يروا) فكـم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها ، وإن قدّر ﴿أهلكنا﴾ فلا تسلّط له في المعنى على البدل ، والصواب أن (كم) مفعول لأهلكنا ، والجملة إما معمولة ليروا على أنه علق عن العـمل فى اللفظ و (أنّ وصلتهـا) مفعول لأجـله ، وإما معتـرضة بين (يروا) وما سدّ مـسدّ مفعوليه وهـو (أنّ وصلتها)[٦]ولعل أهم مـايعنيـنا في هذا التمـهيد ماذكر من اسـمية (كم) وأدلة ذلك لأنه يـنبني على هذه الحقيـقة بعض أحكام وأفكار هـذا البحث الذي يخـتص ببنيـة (كم) والخلاف فـيها من حـيث البساطة والتركيب .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(كم) بين البساطة والتركيب

اولاً: الراي الكوفي

نسب المرادي القول بالتركيب في (كم) إلى الكسائي والفرّاء وكذلك فعل السيوطي حيث قال "وذهب الكسائي والفرّاء إلى أن (كم) بوجهيها (يعني الخبرية والاستفهامية) مركبة من كاف التشبيه و (ما) الاستفهامية" ، ونُسب إلى الكوفيين في بعض المصادر . والذي يظهر أن بعض النحاة الأوائل قال به ونقله الخليل فقد قال " ويقال: هي من تاليف كاف التشبيه ضمّت إلى (ما) ، ثم قصرت (ما) فأسكنت الميم " .

وقد قال الفرّاء[٧] "ونرى أن قول العرب : كم مالك ، أنها (ما) وصلت من أولها بكاف ، ثم إن الكلام كثر بـ (كم) حتى حذفت الألف من آخرها ، فسكنت ميمها ، كما قالوا : لِمْ قلت ذاك ؟ ومعناه : لِمَ قلت ذاك ، ولما قلت ذاك ؟

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

قال الشاعر :

يا أبا الأسود لِمْ أسلمتني لهموم طارقات وذكر "

وهذا الكلام وغيره من الكلام المنسوب إلى الكوفيين يشير إلى أمور :

أولاً : أن الأصل في (كم) هو (ما) ، وأن الكاف وصلت بها من أولها ، وعليه ذهب العكبري والأنباري إلى أن الكوفيين يرون أن الأصل في (كم) (ما) زيدت عليها الكاف ثم حذفت منها الألف [٨].

ولعل هذا مضمون نصّ العين [٩]إذ جعل الكاف مضمومة إلى (ما) فتكون (ما) مضموماً إليها ، فتكون الأصل .

وإعتبار (ما) أصلاً والكاف داخلة عليها أليق بمذهب الكوفيين وذلك لأصالة (ما) في باب الاستفهام ، ولعل العرب أرادت الخروج بها إلى السؤال عن العدد فلجأت إلى إستخدام الكاف سابقة تنقل الأداة من معناها إلى معنى جديد .

ثانياً: تضمن الرأى الكوفي بالإضافة إلى ماذكر من أصالة (ما) تعليل حذف الألف بأنها حذفت كما تحذف مع سائر حروف الجر في نحو: بم؟ ولم؟ وعمّ؟[١٠].

وقد عرض الرضي رأي الكوفيين وبين فيه أنهم يرون حذف الألف من (كم) كحذفها من (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر عليها ، وقال[١١]: (وحذف ألفها (يعنى ما) إذا كانت في الاستفهام قياس نحو (لمَ) و(فيمَ) فتكون (كم) الاستفهامية كقوله : "يا أبا الأسود لم خليتني " ، مع أن الفراء لايظهر في كلامه أنه يعد الكاف حرف جر ، وعد حذف الألف من (ما) لكثرة الكلام بـــــ (كم)[١٢]، ولعل الفرّاء لايرى في الكاف أكثر من مغيرة ، ولا يشترط كونها حرف جر ليحدث بتركيبها مع (ما) مايحدث من حذف الألف ، فالوصل في أوّل (ما) كوصل (ذا) بـ (ها) في (هذا) ووصل (إنّ) بلام وهاء في قول الشاعر :

لهنّكِ من عبسيّة لو سيمةٌ على هنوات كاذب من يقولها [١٣].

ويحتمل كلامه وجهاً آخر ، إذ يرى أن الأصل (ما) الاستفهامية أدخلت عليها الكاف حرف الجرّ ، وحذفت الألف ، ثم بالتركيب أصبحتا كلمة واحدة ، ففقدت كل كلمة خصائصها قبل التركيب فلم يعد حرف الجرّ حرف جرّ ولا (ما) الاستفهامية بقيت على مالها من أحكام ومعان ، وولدت كلمة جديدة خالية من خصائص الكاف و(ما) الاستفهامية ، وهكذا فإن الكاف لم تكن حرف جرّ إلاّ في المرحلة الأولى من التركيب .

ثالثاً : أما سكون الميم الذى اشار إليه الفرّاء فقد نسبه بعض النحويين ممن عرض للرأى الكوفى إلى كثرة الاستعمال [١٤]، وعبارة الفرّاء توحى بغير ذلك إذ قال [١٥]: "ثم إن الكلام كثر بـ (كم) حتى حذفت الألف من آخرها فسكنت ميمها كما قالوا : لِمْ قلت ذاك؟ ومعناه : لِمَ قلت ذاك ، ولما قلت ذاك ؟

قال الشاعر :

يا أبا الأسود لِمْ أسلمتني لهموم طارقات وذكر "

فما يفهم من هذا النصّ هو أن حذف الألف مَهَّدَ لسكون الميم ، وليس سكون الميم لكثرة الاستعمال ، وكذلك سكون الميم في (لم قلت ذاك؟) ليس لكثرة الاستعمال ، بل هو لغة قليلة ، والمستعمل الكثير فتح الميم ، وتنظير الفرّاء لكم لم يكن بما سكنت الميم فيه لكثرة الاستعمال مما يشير إلى أنه لا يرى أن سكون الميم لذلك ، وإنما هو استخدام للغة من اللغات الثلاث في (لِمَ) ، وماجوء العرب إلى هذه اللغة في كم إلا لحكمة تتبين بعد قليل .

ولعلّ ابن هشام[١٦]وقع على تعليل كوفي لسكون الميم حين ذكر ما تخالف فيه (كأيّ) (كم) قال : "أحدها أنها مركبة ، وكم بسيطة على الصحيح خلافاً لمن زعم أنها مركبة من الكاف و(ما) الاستفهامية ، ثم حذفت ألفها لدخول الجارّ ، وسكنت ميمها ، للتخفيف ، لثقل الكلمة بالتركيب " .

فهذا التعليل إن صدر عن الكوفيين فقد وقعوا على مايمكن أن يكون صواباً في التعليل ، فما أحسن أن ينسب التخفف من الحركة إلى ثقل الكلمة بالتركيب ، ذلك أن التركيب ومايكون به من ثقل يستدعي حركات خفيفة كالفتحة فى الفعل الماضى ، ويستدعى التخفف من حركات وحروف ، وقد أشار النحاه إلى ثقَل التركيب ، ومما يدلّ على قدم هذا التعليل عند الكوفيين ما قاله الرضي من أن الكوفيين يرون أن (كم) مركبة من كاف التشبيه و (ما) ثم

حذفت ألفها وسكن الميم للتركيب [١٧].

ويبدو على هذا المذهب والله أعلم أن حذف الألف قد مهّد لحذف الحركة ، ولذا فإنّ القول بحذف الألف لكثرة الاستعمال صحيح ، وترتب على هذا أن حذفت الحركة لثقل الكلمة بالتركيب ، ولم تسكن الميم في (لم) دائماً كسكونها في (كم) ، ذلك أنّ (كم) مركب ملازم للتركيب لاتنفك فيه الكاف عن (ما) ؛ إذ أصبحا كلمة واحدة بأحكام ومعان جديدة ، ولو بقي للكاف من أحوالها أنها حرف جرّ لما جاز أن يدخل عليها حرف الجرّ في مثل : بكم درهم اشتريت ، ونحوه .

أما (لمَ) فليست سوى اسم دخل عليه حرف الجرّ كما يدخل على (زيد) ونحوه ، ينفك عنه الحرف ، وقد يأتي غيره نحو (عمّ) و (بم) وهكذا ، فالفرق بين (كم) و(لم) بيّن في هذا الأمر .

ادلة الكوفيين :

أولاً : التركيب في الكلمات من سنن العرب في كلامها لكثرته وتعددّ صوره ، وعلى هذا قال الفرّاء[١٨] : والحرف (يعني الكلمة) قد يوصل من أوّله وآخره ، فمما وصل من أوله (هذا) ، و(هاذاك) ، وصل بـ(ها) من أوّله ، ومّما وصل من آخره قوله تعالى ﴿إما ترينى ما يوعدون﴾ (المؤمنون :٩٣) وقوله : لتذهبن ولتجلسن وصل من آخره بنون وبـ(ما) " .

والحق أنّ ماذكره الفراء لايماثل ماهو حادث في (كم) فالفرق بينهما بيّن كما ذكرنا من قبل ، ولكنّ كلامه يبيّن أنّ العربيّة من شأنها أن تلجأ إلى السوابق واللواحق لفوائد شتى معنوية وتركيبية .

ولعل من أقوى مايحتج به الفّراء والكوفيون ما ذكره[١٩] من التركيب في (لكنّ) ، إذ قال " وإنما نصبت العرب بها إذا شدّدت نونها ، لأنّ أصلها " إنّ

عبدالله قائم " فـزيدت على أنّ لام وكاف فصارتا جميعـاً حرفاً واحداً " ، وما ذكره غـيره من تركيب (لن) و(حـيثما) و(لـولا) و(لوما) و(كذا) و(كأيّ) وغـير ذلك فالقول بأنّ الإفراد أي البساطة في الأدوات أصل ، محلّ نظر ، لأنه لايمنع من القول بالتركيب في بعضها .

ثانياً: مجيء الكاف زائدة كثيراً في أوّل الـكلمات فمن ذلك قولـه تعالى ﴿ليس كمثـله شيء﴾ (الشورى :١١) وماحكى عن بعض العـرب أنه قيل له : كيف تصنعون الأقط قال :كهيّن ، ومنه قول الراجز :

"لواحق الأقراب فيها كالَمقَق"[٢٠].

وقال الفرّاء [٢١]" وقال بعض العرب في كلامه ، وقيل له : منذ كم قعد فلان ؟ فقـال : كمذ أخذت فـي حديثك ، فرده الكاف في (مـذ) يدلّ على أنّ الكاف في (كم) زائدة . وإنهم ليقولون : كيف أصبحت ؟ ، فيقول : كالخير ، وكخير ، وقيل لبعضهم: كيف تصنعون الأقط ؟ فقال :كهيّن" .

ولعل مما يُحتج به للكوفيين في هذه المسـألة زيادتها في لفظين آخرين غير (كم) من ألفاظ كنايات العدد وذلك زيادتهـا في (كذا) قال ابن يعيش[٢٢]" وأمـا (كذا) فهي كناية عن عدد مبهم بمنـزلة (كم) يقال : لي عليه كذا وكذا درهماً ، إذا أراد إبهام العدد كنّى عنه بكذا كـما يكنون عن الأعلام بفلان ، والأصل (ذا) والكاف زائدة ، وليست على بابهـا من التشبيه ؛ لأنه لامعنى للتـشبيه هاهنا ، إنّما المعنى : لـي عليه عددٌ ما ، فلم يكـن هنا تشبيه فـالكاف إذاً زائدة إلا أنها زيادة لازمة ، و (ذا) في موضـع مجرور بها " إلخ . . ماقـال ، كذلك الكاف ركّبت مع (أيّ) الاستفـهامية فى (كأيّ) وقد قيـل عنها (كأي) اسم ك (كم) في المعنى مركب من كاف التشبية و (أي) الاستـفهامية المنونة ، وحكيت ولهذا جاز الوقف عليهـا بالنون "إلخ [٢٣]، قال العـكبريّ[٢٤]" وقالوا (يعنـى الكوفيين) (كأيّ) في معنى (كم) ، وكما أن (كأيّ) مركبة كذلك (كم) ، وكذلك قولهم:

له علىّ كذا و[كذا] وهما في معنى العدد" .

ومن زيادتها في صدر الكلمات زيادتها في (كلاّ) ، إذ ذهب ثعلب إلى أنّ (كلاّ) مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال : وإنما شددت لامها لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، وعند غيره هي بسيطة" [٢٥].

وستأتي الإشارة إلى زيادتها في أوّل (كأنّ) .

ثالثاً: أنّ معنى(كم مالك؟) : كأي شيء مالك من الأعداد ؟ والدليل على ذلك قولهم : كأى من رجل رأيت ؟ أى : كم من رجل رأيت[٢٦].

وقد ذكر النحاة أنّ (ما) للمجهول ماهيته فهى فى إبهام (أيّ) و(ذا)[٢٧]، ولعله بناء على ذلك قيل عن (كم) إنها اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار [٢٨]إذا سلّمنا بوجود (ما) في (كم) .

ولو قدرنا (كم مالك) بـ: مثل أى شيء مالك من الأعداد ، أو: ما مقدار مالك ؟ لما اختلف الأمر كثيراً ، وهذا يدلّ على أصالة الكاف المراد بها المثلية في هذا السياق ،ويدل على أصالة (ما) فيه أيضاً .

ولعل صلاحيتهما للسؤال عن المقدار مكّن من مزجهما لتكون كلمة جديدة يسأل بها مباشرة دون استعانة بكلمات أخرى تدلّ على المقدار أو كلمة شيء .

أما مايوحي به كلام العكبري[٢٩]من أن الكوفيين زعموا أن :مامالك ؟ بمعنى: كم مالك؟ فلم أجد غيره ينسبه إليهم ، ولذا فإنّ ماردّ به عليهم من قوله "أمّا قوله : مامالك ؟ فليس معناه : كم مالك ، لأنّ (ما) سؤال عن الحقيقة فما مالك معناه : أيّ جنس هو ؟ وليس هذا معنى العدد فإذاً فلا معنى لـ(ما) هاهنا" ، أقول : إنّما ردّه هذا يجب أن يسبقه أنّ الكوفيين قد قالوا بهذا فعلاً ، ذلك أنّ ماورد في المصادر الأخرى بخلاف ماذكر ، بل إنّ العكبرى يشير إلى أن الكوفيين قالوا بأنّ معنى: كم مالك ؟ أي: ماعدده؟ ، وهذا التفسير منهم

صواب لذا لم يتعرض له العكبريّ بالردّ ، بل إنّ البصريين هم الذين قارنوا بين (مامالك؟) و(كم مالك؟) وذلك رداً على الكوفيين في قولهم بزيادة الكاف حيث أنكر البصريون زيادتها بحجة أنّ دخولها ليس كخروجها ، والزائد دخوله كخروجه وقالوا [٣٠]: "بل لو قدرنا حذفها من الكلام لاختل معناها ، ولم تحصل الفائدة بها ، ألا ترى أنّ قولك : (مامالك) لايفيد مايفيد قولك : (كم مالك) فدلّ على الفرق بينهما " ولكن الكوفيين لم يرد في كلامهم أنها زائدة دخولها كخروجها بعد أن تم تركيبها .

رابعاً : تنظير (كم) بـ(لم) :

قال الكوفيون[٣١]: إنّ الأصل في (لم) (ما) زيدت عليها اللام ، فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال ، وسكنت ميمها ، فقالوا : لمْ فعلت كذا ؟

قال الشاعر :

يا أبا الأسود لِمْ أسلمتني لهموم طارقات وذكر "

فاللام حرف جرّ والميم أصلها (ما) الاستفهامية حذفت ألفها وسكنت الميم .

وقد قال الفرّاء [٣٢]"ثم إنّ الكلام كثر بكم حتى حذفت الألف من آخرها ، فسكنت ميمها ، كما قالوا : لم قلت ذلك ؟ ومعناه : لم قلت ذاك ، ولما قلت ذاك ؟ "

قال البغدادي[٣٣]شارحاً كلام الفرّاء" : (قوله : لِمْ قلت) بسكون الميم ظاهرة أنه جائز في الكلام غير مخصوص بالشعر ، ويؤيده قول ابن الشجري في أماليه " ومن العرب من يقول : لِمْ فعلت ؟ بإسكان الميم قال ابن مقبل :

أأخطل لِمْ ذكرت نساء قيس فما روعن منك ولا سبينا

وقال آخر :

يا أبا الأسود لم خليتني لهموم طارقات وذكـر "

ويشير كلام الفراء أيضاً إلى وجود ثلاث لغات في (ما) عند جرّها بحرف الجّر وفصّل ذلك ابن الشجري في أماليـه قال : فإن أدخلت عليها حرف خفض لزمك في الأغـلب حذف ألفـها في الـلفظ والخطّ تقـول : عمّ سألت ؟ وفـيم جئت؟ فرّقوا بهذا بينها وبين الخبـرية التى بمعنى الذي كما جاء في التنزيل ﴿عمّ يتسـاءلون ﴾ (النبأ:١) ﴿ومـا ربك بغافل عـما يعملـون ﴾ (الأنعام : ١٣٢) ، وقال في الاستفـهامية ﴿فبم تبشرون ﴾ (الحجـر :٥٤) ، وفى الخبرية ﴿بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾ (البقرة:٤) وقال جرير :

" يا آل بارق فيمَ سبُّ جرير "

ومن المجرور بمن قوله تعالـى ﴿ فلينظر الإنسان ممّ خلق ﴾ (الطارق :٥) ، وباللام ﴿فلم تقتلون أنبياء الله ﴾ (البقرة:٩١) " .

هذه اللغـة الأولى ، أما اللغة الثـانية وهى حذف الألـف مع إسكان الميم فقد مرّ ذكرها في كلام ابن الشجري الذي أورده البغدادي .

واللغة الثالثة : قال عنها ابن الشجري[٣٤]" ومن العرب من يثبت الألف فيقول : لما تفعل كذا ؟ وفيما جئت؟ وعلاما تسبّني ؟ قال حسّان :

علاما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرّغ في دمـان

الدمان : السرجين ، وقال آخر :

أنّا قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء ففيما يكثر القيلُ[٣٥]"

وقد ذكر بعضـهم أنّ حذف الألف قياس إذا كانت (ما) أستـفهاماً ، وهو الأكثر كما يذكر ابن الشجرى واللفظ بها لغة بعض العرب .

أمّا إسكان الميم فإذا كـان ابن الشجرى جعله لغة كمـا فعل الفراء دون أن يفصّلا القول فإنّ ابن يعيش فـرّق بين أمرين : إسكان الميم في الوقف إذ هو لغة بعض العـرب ، وإسكان الميم في الوصل ولايكـون إلاّ من قبيل إجـراء الوصل مجرى الوقـف ضرورة قال[٣٦] : "فأما (حتّام) و(فـيم) و (علام) فالهاء في هذه الحروف أجود نحـو قولك في الوقف : حتّامـه وفيمه وعلامـه ، لأنّك حذفت الألف في (مـا) وبقيت الفـتحة دلـيلاً على المحذوف فـشحّـوا على الفتـحة أن يحذفها الوقف فيزول الدليل والمدلول عليـه فألحقوها (هاء السكت) فيقع الوقف عليها وتسلم الفتحة ، فصـار ذلك كالعمل في : اغزه وارمه ، وقوم من العرب يقفون بالإسكان من غير (هاء) ويقولون : فيم ولم وعلام ، ويحتجّ بأنّ الوقف عارض ، والحركة تعود في الوصل ، وقد أسكن بعضهم الميم في الوصل ، قال الشاعر :

يا أبا الأسود لِمْ خليتنى لهموم طارقات وذكر

وذلك من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة "

وكلام النـحاة أكثـره عن حذف الألف من (مـا) إذا جرّت بحـرف الجرّ، ولكن لهم كلام عـنها إذا جرت بالإضافـة يختلف عنه على نحـو ما ، قال ابن يعـيش[٣٧] "وأما (مجيء مَ جئت) و (مثل مَ أنت) فـإنهم قد حذفوا الألف من (ما) مع هذه الأسمـاء كما حذفوها مع حـروف الجرّ ، لأنها خافضـة لما بعدها كالحروف ، فأجريت في الحذف مجراها ، فإذا وقفت على (ما) منها فبالهاء لاغير، وليس الأمر فيها كحـتام وإلام ، لأنّ (حتى) حرف ، وكذلك (إلى) ، والحرف لايستقل بنفسه ولا ينفصل ممابعده ،فتنزلا مترلة الكلمة الواحدة فجاز إسكانها ، وأما (مجيء) و(مثل) فإنهما اسمان منفصلان ممابعدهما ، وصار (ما) بعد حذف الألف على حرف واحد فكرهوا ذلك فألحقوه الهاء ، وقالوا (مجيء مَهْ) و (مثل مَهْ) ليقع السكت عليه ولايخرج الاسم عن أبنيه الأسماء ، فاعرفه" .

إلا أن حذف الألف والوقوف بالهاء ليس مخصوصاً (بما) عندما تكون مجرورة بحرف أو بالإضافة فقد [٣٨]" أجاز بعضهم حذف ألف (ما) والوقف عليه بالهاء وإن لم يكن مجروراً كما في حديث أبي ذؤيب : قدمت المدينة ، ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مه ، فقيل : هلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وذلك لأنك إذا حذفت الألف منها شابهت الفعل المحذوف آخره جزماً أو وقفاً نحو : ره ، واغزه ، وليرمه ، فيلحق بها (هاء) السكت بعد حذف الألف ، والأولى أن يوقف عليها بالألف التي كانت لها أعني على (ما) الاستفهامية غير المجرورة ، ومذهب الزمخشري أنّ الهاء بدل من الألف ، وحملها على المجرور في نحو (مثل مه) أولى ، أعني جعله هاء السكت جيء بها بعد حذف الألف كالعوض منه " .

وما ذهب إليه الزمخشرى من أنّ الهاء بدل من الألف فسر به وجود الهاء في (هنه) و(فمه) في قول الراجز :

قد وردت من أمكنه ... من ههنا ومن هُنَهْ

إن لم أروها فَمَهْ

قالوا[٣٩]: ألا ترى أنه قلب ألف (هُنا) هاءً ، وقلب ألف (ما) في قوله (فَمَهْ) هاءً ، وأصل الكلام : إن لم أروها فما يكون ؟

وكذلك في قول أحدهم : "يا أسديّ لِمْ أكلتَه لِمَهْ؟ "

حيث سكن الراجز الميم مرّة ، ووقف بالهاء مرّة أخرى ، ويمكن حمل الأخير على إبدال الألف هاء ، كما هو مذهب الزمخشرى .

وهو مايمكن أن يفسر به وجود الهاء في (أنه) وقد ذكر الرضي[٤٠] أنّ بعض طيىء يقفون على (أنا) بالهاء مكان الألف .

أما وقد تبين أن حذف الألف من (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر

عليها لازم غالباً كما قال به ابن الشجري [٤١] أو قياس حسب ما قاله الرضي [٤٢].

أما وقد تبين أيضاً أنّ سكون الميم لغة بعض العرب ، وله شواهد من الشعر والنثر على ماسمع الفرّاء وغيره ، ، فإنه يبقى فرق بين (كم) و(لم) ، وهو أنّ (لمْ) تأتي بالألف وبفتح الميم مع حذف الألف ، ولكن (كم) لاتأتي إلا في حالة واحدة وهي سكون الميم ، وسبب ذلك فيما يظهر أنّ (كم) مركبة ، وليست ك (لم) ، وسيرد طرف من هذا الحديث بعد .

الردّ البصري (عرض وتمحيص) :

قام الردّ البصريّ على حجج الكوفيين على الدعائم التالية [٤٣]:

١ــ أن قول الكوفيين إنّ (كم) أصلها (ما) زيدت عليها الكاف دعوى من غير دليل ولا معنى ، وهم بذلك يصادرون الرأى الكوفي ، ولا يقيمون وزناً لما أوردوه من حجج وأدلة مستمدة من اللغة ، وهذا رد جدلي في نظري .

٢ ـ أنّ وصل الحرف من أوّله نحو (هذا) إنما جاء قليلاً على خلاف الأصل لدليل دلّ عليه ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، ولا يدخل هذا في القياس فيقاس عليه [٤٤].

والحقيقة أنّ هذا ردّ ضعيف؛ فمسألة التركيب فى الأدوات وغيرها لو وجد في بعضها فهو منهج للغة تنهجه في بعض كلماتها ، وتحديد تلك الكلمات التى جرى عليها هذا المنهج هو موضع الخلاف ، والرأى المستند على ما في اللغة من نظائر وشواهد هو الأقوى حجة وهو المقدم ، ولا تمنع قلة الكلمات الموصولة من أوّلها من الاعتداد بذلك المنهج اللغوي فى تكوين الكلمات ، إذ لاعبرة بقلة أو كثرة ذلك الصنيع ، وإنما العبرة بوجوده أو عدمه ، ومادام البصريون يقرّون بوجوده فما يمنع من القول بحدوث ذلك في (كم) إلا أن يضعف الاستدلال عليه .

٣ ـ إنكار زيادة الكاف في بعض ما استشهد به الكوفيون فقالوا [٤٥]:

"وأمّا قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ (الشورى :١١) فلا نسلم أن الكاف فيه زائدة ، لأن مثله هاهنا بمعنى (هو) ، فكأنه قال : ليس كهو شيء، والمثل يطلق في كلام العرب ويراد به ذات الشيء ، يقول الرجل منهم : مثلي لا يفعل هذا ، أي : أنا لا أفعل هذا ، ومثلي لايقبل من مثلك ، أي : أنا لا أقبل منك ، قال الشاعر:

ياعاذلي دعني من عذلكا مثلي لايقبل من مثلكا

أي : أنا لا أقبل منك .

ثم قالوا[٤٦]: "ثم لوقلنا: إنّ الكاف هاهنا زائدة لما امتنع ، لأنّ دخول الكاف هاهنا كخروجها ، ألا ترى أنّ معنى (ليس كمثله شيء) ومعنى (ليس مثله شيء) واحد وكذلك الكاف في قوله : كهيّن ، وقول الراجز:

لواحقُ الأقراب فيها كالمَقَقْ

بخلاف الكاف في (كم) فإنّ الكاف في (كم) ليس دخولها كخروجها ، بل لو قدرنها حذفا من الكلام لاختل معناها ولم تحصل الفائدة بها، ألا ترى أنّ قولك:(ماماللك؟) لايفيد مايفيد قولك: (كم مالك ؟) فدلّ على الفرق بينهما " .

وكلام البصريين هذا يؤدى إلى إنكار زيادة الكاف في بعض شواهد الكوفيين وإقراره في بعضها ، وأنّ إنكاره مبني على المعنى ، فلا تعدّ الكاف زائدة إذا أمكن توجيهها من حيث المعنى إلى ما لا يقتضى الزيادة ، فإن أمكن أيضاً توجيهها من حيث المعنى على الزيادة فإنّ هذا لايكون إلاّ إذا كان خروجها كدخولها دون تأثير على المعنى ، ويؤدى كلام البصريين في هذه المسألة إلى تقرير قاعدة مفادها أنّ الحروف تكون زائدة إذا كان حذفها لايحدث تغييراً في المعنى ، وهو ماعبروا عنه بأنّ دخولها كخروجها .

ولعل الصواب في اعتبار الزيادة في الحروف هو ماذهب إليه بعض النحاة من أنّ الحرف الزائد هو ما وقع بين العامل ومعمولة ، وأنّ وجوده كحذفه من حيث التأثير على طلب العامل للمعمول كما في قوله تعالى ﴿لكيلا تأسوا على ما فاتكم﴾ (الحديد :٢٣) وكما في قوله تعالى ﴿ماترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور﴾ (الملك : ٣) وقوله تعالى ﴿هل من خالق غير الله﴾ (فاطر :٣) فوجود هذه الحروف بين الطالب ومطلوبه لم يمنع من أنْ ينصب المضارع بكي في الآية الأولى ، وأن تكون (تفاوت) و(فطور) مفعولين منصوبين بفتحتين مقدرتين منع من ظهورهما اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ، وأن تكون (خالق) مبتدأ مرفوعاً بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ، وهكذا . مع أن هذه الحروف وجدت زائدة لفائدة معنوية وهي النفي في الآية الأولى والتوكيد في البقية قال سيبوية عن (ما) في قوله تعالى ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾ (النساء١٥٥) "وهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ،وهي توكيد للكلام"(٤٧).

وهناك أمر آخر أكثر أهمية في هذه القضية موضوع بحثنا وهو أنّ وجود الكاف مع (ما) في (كم) ليس كوجودها في غيرها ممّا ذكره الكوفيون من الشواهد ، ولعل هذا ما غفلوا عن النصّ عليه ، ذلك أنّ وجود الكاف مع (ما) وجود تركيب ، وهذا قد يترتب عليه تغيير في اللفظ والمعنى .

أما قول البصريين(٤٨): " الا ترى أنّ قولك : ماماللك ؟ لايفيد مايفيد قولك (كم مالك؟)" فإن الكوفيين لم يقولوا ذلك ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنّه يمكن القول إنما أريد بتركيب الكاف مع (ما) الاستفهامية إخراجها من السؤال عن الجنس إلى معنى جديد وهو السؤال عن العدد .

٤ - تخطئة الكوفيين في تنظيرهم (كم) بـ (لم) لوجود فرق بينهما ،

قالوا[٤٩]: وأما قولهم : " كان الأصل في (كم مالك؟) : كما مالك؟ إلاّ أنه لما كثر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم حذفت الألف لكثرة الاستعمال ، وسكنت الميم ، كما فعلوا ذلك في (لِم) " قلنا : لانسلم أنّه يجوز إسكان الميم في (لم) في اختيار الكلام ، وإنما يجوز ذلك في الضرورة ، فلا يكون فيه حجّة ، قال الشاعر :

" يا أبا الأسود لمْ أسلمتني "

وكما قال الآخر :

" يا أسديّ لمْ أكلته لِمَهْ "

فسكن (لم) للضرورة تشبيهاً لها بما يجيء من الحروف على حرفين الثاني منهما ساكن ، فلا يكون فيه حجّة " .

ولكلام البصريين بقية نوردها بعد .

أما ما ذهبوا إليه من أن تسكين (الميم) في (لم) ضرورة ، فقد تبين لنا عند إيراد حجج الكوفيين أنّه لغة بعض العرب وورد في النثر والشعر كما حكى الفرّاء وابن الشجري .

ونعود إلى بقية كلام البصريين في تخطئة الكوفيين تنظيرهم (كم) بـ(لم)، قالوا[٥٠]: "ثم لو كان الأمر كما زعمتم وأنّ (كم) كـ(لم) لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل في (لم) فيقال : كما مالك ؟ كما يقال : لمافعلت ؟ وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف كما يجوز في (لم) فيقال: كمَ مالك ؟ كما يجوز : لم فعلت ؟ ، وأن يجوز فيها هاء الوقف فيقال : كمه ، كما يجوز في (لم) هاء الوقف فيقال : له ، فلما لم يجز ذلك دلّ على الفرق " .

وهذا في رأيي لايرد على الكوفيين فتفسيرهم لحذف الألف بكثرة الاستعمال تفسير معقول ، وسكون الميم إنما كان تخفيفاً لثقل الكلمة بالتركيب ،

وهو تعليل جيّد ، وليس كل شيء شابه شيئاً في امر لابّد أن يشابهه في كل أمر ، ثم سنرى أن فتح الميم من كم ووجود الألف وإن لم يوجد فى العربية فهو موجود في بعض أخواتها الساميات .

٥ - إنكارهم التركيب في بعض الأدوات ، والعكبريّ ممّن قال بعدم التركيب في (كم) وغيرها من بعض الأدوات التى ذكر ، وقال عن (كم) "إنّ الأصل عدم التركيب ، ولاسيما في كلمة لايصح أن تجعل كلمتين و (كم) هاهنا كذلك ، فإن (كم) حرفان ، ولايمكن أن يكون كل واحد منهما ولا أحدهما كلمة تامة ، فعلى هذا يمتنع التركيب ، لأنّه إنما يكون بين كلمتين "[٥١].

ويبدو - والله أعلم- أنه لم يلتفت إلى ماقاله الكوفيون من أن الاختصار وقع في الكلمة الثانية وهي (ما) بحذف الألف لكثرة الاستعمال ، وبناء على حذفها في الغالب من (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجّر ، ثم ماقالوه من أنّ سكون الميم إنما كان للتخفيف من ثقل الكلمة بالتركيب ، وما صرّح به البصريون كثيراً من أنّ التركيب يحدث به تغيير في اللفظ والمعنى والعمل في أحيان كثيرة .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٦ - أن وجود التركيب في بعض الأدوات لايعنى وجود التركيب في (كم) :

وهذا مارد به العكبريّ أيضاً حين نسب إلى الكوفيين قولهم[٥٢].

" وقالوا أيضاً (كايّ) في معنى (كم) ، وكما أن (كايّ) مركبة كذلك (كم) ، وكذلك قولهم : له علي كذا [وكذا] وهما فى معنى العدد " ، قال : والجواب عليه من وجهين :

أحدهما : ماتقدم من فساد دعوى التركيب .

والثانى : أنّ أكثر مافيه أنهم أرونا كلمات فيها تركيب ، وهذا لايوجب أن يجعل كل شيء هكذا .

ثانياً: الرأى البصريّ

لايحتاج المذهب البصريّ في هذه المسألة إلى طول شرح ، فلم يقولوا أكثر من أنّ (كم) مفردة موضوعة للعدد ، ولم يحتاجوا إلى أكثر من ذلك ، ولكن حججهم هي ماقد نحتاج إلى إطالة القول في عرضه بحسبها .

احتجاج البصريين على بساطة (كم):

أولاً : أنّ الأصل في الكلمات عدم التركيب ، ولا يوجد دليل على أنّ (كم) قد انتقلت عن هذا الأصل ، وهذه الطريقة في الاستدلال من البصريين تسمى (الاستصحاب) الذي قال عنه الأنبارى : هو إبقاء اللفظ على مايستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل (٥٣)، وقال عن كم (٥٤)" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مفردة ، لأنّ الأصل هو الإفراد ، وإنما التركيب فرع ، ومن تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ، لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة " .

وقد قال الأنباري في أحد كتبه ـ ونقله عنه السيوطى (٥٥)" استصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لايجوز التمسك به ماوجد هناك دليل ، ألا ترى أنه لايجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه ، وكذلك لايجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم " .

وقد اجتهد الكوفيون في تقديم الأدلة على خروج (كم) عن الأصل في الكلمات ، ولكن البصريين حاولوا ردّها كما ظهر لنا من قبل عند مناقشة البصريين لحجج الكوفيين ، وبهذا بقي للبصريين (فيما زعموا) الاستدلال

بالاستصحاب قائماً ، وكأنهم نجحوا في بيان أنّ ماتوهمه الكوفيون دليلاً لم يوجد ، وذلك أنهم عندما يعترض معترض على الاستدلال بالاستصحاب بذكر دليل زواله ، يقوم البصريون عندها بتبيين أنّ ماتوهمه دليلاً لا وجود له ، وبهذا يبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحاً .

ولجأ العكبري[٥٦] في ردوده إلى دليل استصحاب الحال رادّاً مقالة الكوفيين ، ولكن من جهة أخرى، حيث زعم أنّ الحذف من (ما) دعوى من الكوفيين والقول بالحذف خلاف الأصل فما الداعي لدعواه ؟

ولا أرى البصريين قد وفّقوا في إيراد هذا الدليل هنا ؛ لأنّ الإفراد في الكلمات أصل ، وكذلك التركيب أصل ،فاللغة فيها من الكلمات المفردة الكثير،وكذلك من الكلمات المركبة ، وقد أقرّ البصريون بتركيب كثير من الكلمات ، وما دامت اللغة تلجأ إلى التركيب لخلق كلمات جديدة من كلمات موجودة فهذا نهج لها تتبعه ، وبذا يعدّ أصلاً ، ولا عبرة بقلة أو كثرة في مثل الأمر ، فكثرة الكلمات المفردة بالنسبة للكلمات المركبة لا يعني أصالة الأولى وفرعية الثانية بل يعني أن اللغة تفضل البساطة في الكلمات على التركيب ولكنها تستخدم النوعين فهما أصلان فيها .

كما أن القول بأنّ الأصل في الأدوات البساطة مذهب بصري ، والكوفيون قالوا بتركيب كثير من الأدوات كما تنبىء بذلك المصادر المختلفة ، وقد مرّ شئ من هذا قبل .

ثانياً : عدم صلاحية (كم) لأن يقال فيها بالتركيب ، وهي حجّة أوردها العكبريّ ، وذلك أن (كم) لايصحّ أن تجعل كلمتين مكونة من حرفين ، ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما . . كلمة تامة ، فعلى هذا يمتنع التركيب ، لأنه إنما يكون بين كلمتين[٥٧].

بنیاد دایرة المعارف اسلامی

وهذا نظر للكلمة بعد تركيبها ، والتركيب كما يقرّ بذلك البصريون يحدث تغييراً في الكلمات المركب منها أحياناً ، الم يذهب الخليل إلى أن (لن) مركبة من (لا) و (أن) ، فهما كلمتان من أربعة أحرف أصبحتا كلمة واحدة من حرفين (٥٨).

أما قول العكبري بأنّ (كم) مكونة من حرفين ، ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما كلمة تامة ، فهذا غير مسلم له فكثير من الكلمات تأتي على حرف واحد مثل بعض الضمائر وعدد من حروف الجرّ والعطف وهكذا ، إلاّ أن يكون أراد شيئاً خفي عليّ فالله أعلم .

ولعلّ ماقال به الكوفيون من التركيب في (كم) هو الصواب للأسباب التالية :

أولاً : أن التركيب في الأدوات والكلمات منهج للغة ، وقد وجد في عدد كبير من الكلمات عند الكوفيين وإن لم يقل به البصريون في بعضها ، فالتركيب إذاً أصل كما إن الإفراد أصل ؛ ذلك أن اللغة اتبعت طريقين في إثراء نفسها وهما ارتجال الكلمات البسيطة ، وتركيب كلمات من كلمتين أو أكثر ، ولذلك فاستصحاب الأصل في هذه القضية ليس جيداً .

ثانياً : أن التركيب يحدث في الكلمات أحوالاً جديدة ، فهو يجعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة مثل : حيثما ، وإذما ، وإنّما ، وكأنما ، ولعلّما ، ولولا ، ولوما ، وربما ، وقلما ، وطالما ، وأشباهها ، فكل مركب من هذه المركبات بمنزلة كلمة واحدة إضافة إلى أنّ التركيب يجعلها على معان جديدة ، وقد يجعلها عاملة بعد أن كانت هاملة أو يجعلها هاملة بعد أن كانت عاملة ... وهكذا(٥٩).

ولذا فإن ماطرأ في كم من التغيير الذى أوصلها إلى أن تكون كلمة مركبة

على حرفين مقبول ، وإن خالف ما ظنه البصريون من أن الكلمة المركبة لاتكون من حرفين .

ثالثاً : ظهر في إحتجاج الكوفيين جوانب قوّة على النحو التالى :

١ - إدراكهم أن اللغة فيها تركيب للكلمات بعضها من بعض ، وهذا أدركه البصريون أيضاً وعدّوا في مؤلفاتهم من الكلمات المركبة عدداً لاباس به ، وقد أحسن الكوفيون في عّد (كم) من ضمنها مستدلين بشواهد اللغة .

٢ - قول الكوفيين بكثرة زيادة الكاف وإضافتها في أوّل الكلمات على جانب كبير من الصواب ، فقد زيدت الكاف في مواضع كثيرة منها ماذكروه ، وأهم هذه المواضع الألفاظ التى أتت مثل (كم) كناية عن العدد ، وذلك (كأيّ ، وكذا) .

وقد قال سيبويه "وسألت الخليل عن (كأنّ) فزعم أنها (إنّ) لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع (إنّ) بمترلة كلمة واحدة ، وهي نحو : كأين رجلاً، ونحو : له كذا وكذا درهماً"(٦٠)، وقال في موضع آخر تعليقاً على قول الشاعر :

" كأن وريديه رشاء خُلْب "

" وهذه الكاف إنما هى مضافة إلى (أنّ) ، فلما اضطررت إلى التخفيف فلم تضمر لم يغير ذلك أن تنصب بها ، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله(٦١)" بل قال سيبويه عبارة مفادها أنّ من شأن الكاف أن تتركب مع مابعدها وذلك في سياق الحديث عن (كأين) و (كذا وكذا) قال(٦٢)" وإنما تجيء الكاف للتشبيه ، فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد ، من ذلك قولك : كأنّ أدخلت الكاف على أنّ للتشبيه " . قال د. سيد رزق رحمه الله : "وقول الكوفيين بالتركيب استنتاج افتراض قد نجد له تأييداً في الواقع اللغوي يتجلى في

اعتمادهم على النظائر التي سردها الأنباري من زيادة الكاف كثيراً في كلام العرب» (٦٣).

٣ - أصالة (ما) في الاستفهام عن العدد وغيره كأن تقول : ماعدد مالك؟ وكذلك أصالة الكاف في الدلالة على المماثلة في هذا السياق كأن تقول : كأيّ شيء مالك من الأعداد ؟ وفي مثل : مالي كهذا العدد .

٤ - صحة تعليلهم لحذف الألف ، وصحة قياسهم ذلك على حذفها من (ما) الاستفهامية ، وقد رأينا العرب تحذفها حتى مع (ما) التى خلت من الجار اسماً كان أم حرفاً .

٥ - الاقتراب من الحسّ اللغوى بتعليلهم لسكون الميم في (كم) بأنه تخفيف للثقل الناشيء عن التركيب .

وفي أن (كمْ) أصلها (كما) يمكن التنظير له بما ذكره برجستراسر في معرض حديثه عن حروف العطف من أنّ حرف العطف (أمْ) حديثة عربية أصلها a-ma كما أنّ (لَمْ) أصلها La-ma و(كم) أصلها Ka-ma (٦٤)وفي العبرية نجد أنْ (كمْ) يناظرها "كمّا" قال محمد بحر : وللاستفهام عن الكمية تستخدم العربية (كم) والعبرية (كمّا) ، وتتركب من كاف + مّا بمعنى ما ، وتكون الكلمة بعدها (التمييز) جمعاً في العبرية ولكن في العربية تكون عادة مفرداً ويجوز جمعه»(٦٥). وجاء في معجم العهد القديم أنه يشبّه (كمّا) العبرية في السريانية (كما) وفي العربية (كمْ) ويظهر أن المطلعين على الساميات يرون أن (كمّا) في العبرية مركبة من الكاف و (ما) كما هو رأى د. محمد بحر.(٦٦).

رابعاً : ظهر الضعف فى احتجاج البصريين باستصحاب الحال في مثل هذا الموضوع خاصة أن استصحاب الحال من الأدلة الضعيفة إذا وجد الدليل على خلافه ، وعلى كل حال فإن البصريين بهذا عقلانيون وأقرب إلى النزعة المنطقية

في قولهم "إنها دعوى بلا دليل" وفي قولهم: إن الأصل هو الإفراد وفي تمسكهم باستصحاب الحال قال ذلك د/ سيد رزق [٦٧].

كذلك ظهر الضعف في استبعادهم التركيب في (كم) ، لأنها من حرفين متجاهلين أنّ الكلمات عند تركيبها قد تفقد بعض حروفها أو حركاتها . ولعلّ د. مهدى المخزومي كان محقاً عندما ذكر أن الفرق بين المدرستين أنّ البصريين يستندون إلى أصل فلسفي يقيمون به حجتهم ، أما الكوفيون فيستندون إلى القرآن الكريم وأبيات من الشعر العربى الصحيح.[٦٨]وقد كان ماذكرته عن حالها في العبرية والسريانية دليلاً لغوياً آخر للكوفيين لم يشيروا إليه قديماً . والله أعلم .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

نتائج وخاتمة

بحمد الله قدّم هذا البحث صورة عن اهتمام النحاه بقضايا اللغة المختلفة من نحو وصرف وغيرهما فالبحث في بنية (كم) ليس مما يعنى به المهتم بدراسة التراكيب ، ولا مما يهتم به الصرفي ، لأنها ليست من الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة موضوع الصرف ، وما ورد في هذا البحث غيض من فيض وقليل من ثروة نحوية ولغوية كبيرة تحتضنها كتب النحو والتفسير واللغة تفيد فائدة عظيمة في مجالات البحث اللغوى المختلفة .

وكلام القوم في المسائل المتعددة لم يضره وينزل به تعدد المسائل واختلافها، بل إنّ قوّته الواضحة وحسنه وعلوهّ يدلّ على سعة علم الأوائل رحمهم الله وعلى قدراتهم الفذّة التى قد لايمنّ الزمان بمثلها ، وما ذلك إلاّ لأنّهم نذروا أنفسهم للعلم خدمة لكتاب الله العزيز .

كما أظهر البحث أنّ النحاة إبّان الجدل النحوي قد يحمل بعضهم على بعض ويغالط بعضهم بعضاً أحياناً بتجاهل الأدلة جموداً عند رأى وغيره أولى منه ، هذه أشبه ماتكون بنتائج عامّة .

أما فيما يخص المسألة موضوع البحث فقد تبين - حسب اعتقادي - قوة الرأي الكوفى في القول بتركيب (كم) ، كما ظهرت براعتهم في الاستدلال التي بنيت على معرفة بأحوال الكلم والأساليب حسب النظام اللغوي للغتنا الشريفة ، ويمكن القول إن الكوفيين في هذه المسألة كانوا مستندين إلى شواهد اللغة متخلين عن النزعة المنطقية ثم إن البحث في شقيقات العربية الساميات عن النظائر قد يجلى الحقائق في مسائل تأصيل الكلمات ، وعلى الرغم من عدم

الفائدة التي يدعيها البعض من مثل هذه البحوث إلا أنّ البحث في هذه المسائل في غاية الأهميـة لتجلية تاريخ الكلمات واللغات وكـفى بذلك فائدة أضف إلى ذلك أنّ من العلم مايكون للعلم . والله المستعان .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

هوامش البحث

(١) انظر في المغني (كم) وانظر الجنى ٢٧٥ والهمع ٤/ ٣٨٦ والعين ٥/ ٢٨٦ والتهذيب ٩/ ٤٦٥ .

(٢) بتصرّف عن شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤١٨ .

(٣) المغني (كم) .

(٤) انظر ماسبق في شرح المفصل ٤/ ١٢٥ ومابعدها .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٧ و ٢/ ٣٤٧ .

(٦) انظر هاتين المسألتين في المغني (كم) .

(٧) انظر ماسبق في الجنى ٢٧٥ ، والهمع ٤/ ٣٨٦ والإنصاف ٢/ ٢٩٨ ومعاني القرآن ١/ ٤٦٦ .

(٨) التبيين ٤٢٣ ، والإنصاف ٢٩٨ .

(٩) انظر النص منقولاً في تهذيب اللغة ٩/ ٤٦٥ .

(١٠) الهمع ٤/ ٣٨٦ .

(١١) شرح الكافية : ٢/ ٩٥ .

(١٢) معاني القرآن ١/ ٤٦٦ .

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) انظر الجنى : ٢٧٥ ، والهمع ٤/ ٣٨٦ .

(١٥) معانى القرآن ١/ ٤٦٦ .

(١٦) المغني : (كأيّ) .

(١٧) شرح الكافية ٢/ ٩٥ .

(١٨) معانى القرآن ١/ ٤٦٦ .

(١٩) نفسه ١/ ٤٦٥ .

(٢٠) انظر ذلك في الإنصاف م٤٠ ، ص ٢٩٩ .

(٢١) معانى القرآن ١/ ٤٦٦ .

(٢٢) شرح المفصل ٤/ ١٢٦ .

(٢٣) الهمع ٤/ ٣٨٨ .

(٢٤) التبيين : ٤٢٤ .

(٢٥) المغني (كلاّ) .

(٢٦) الإنصاف : ٢٩٨ .

(٢٧) شرح الكافية للرضي ٢/ ٩٥ .

(٢٨) الجنى : ٢٧٥ .

(٢٩) التبيين : ٤٢٤ .

(٣٠) الإنصاف : ٣٠٣ .

(٣١) انظر معاني القرآن ١/ ٤٦٦ ، والإنصاف ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٣٢) معاني القرآن ١/ ٤٦٦ .

(٣٣) الخزانة ٧/ ١٠٩ .

(٣٤) ٢/ ٢٣٣ .

(٣٥) انظر أيضاً شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٧٩ ، ٢٩٨ .

(٣٦) شرح المفصل ٩/ ٨٧ ، ٨٨ .

(٣٧) نفسه ٩/ ٨٨ .

(٣٨) هذا ماقاله الرضى في شرح الشافية ٢/ ٢٩٦ .

(٣٩) انظر الإنصاف : ٢٩٩ الحاشية .

(٤٠) انظر شرح الشافية ٢/ ٢٩٥ .

(٤١) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٣ .

(٤٢) شرح الكافية ٢/ ٩٥ .

(٤٣) انظر الإنصاف ٣٠٠ ومابعدها .

(٤٤) الإنصاف : ٢١٦ .

(٤٥) الإنصاف : ٣٠١ .

(٤٦) نفسه : ٣٠٢ .

(٤٧) انظر التصريح (باب حروف الجر) ٢/ ٨ ، والكتاب ٤/ ٢١٢ ، ٢٢٢ .

(٤٨) الإنصاف : ٣٠٣ .

(٤٩) نفسه : ٣٠١ .

(٥٠) نفسه ، وانظر المغني (كأيّ) .

(٥١) التبيين : ٤٢٣ .

(٥٢) نفسه : ٤٢٤ .

(٥٣) الاقتراح : ١٧٢ عن جدل الإعراب .

(٥٤) الإنصاف : ٣٠٠ .

(٥٥) الاقتراح : ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٥٦) التبيين : ٤٢٤ .

(٥٧) انظر التبيين : ٤٢٣ .

(٥٨) الكتاب ٣/ ٥ .

(٥٩) انظر الكتاب في عدة مواضع ٣/ ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٣٣٢ وغيرها .

(٦٠) الكتاب ٣/ ١٥١ .

(٦١) نفسه ٣/ ١٦٤ .

(٦٢) نفسه ٢/ ١٧١ .

(٦٣) الخلاف بين النحويين ٢٢٦ .

(٦٤) التطور النحوى ١٧٩ .

(٦٥) بين العربية ولهجاتها والعبرية (٨)واستبدلت الحروف العبرية بالحروف العربية لعدمها في الحاسوب .

(٦٦) معجم العهد القديم (كم) ٤٥٣ ، وتم الاستبدال المذكور في الحاشية السابقة .

(٦٧) الخلاف بين النحويين ٢٢٦ .

(٦٨) مدرسة الكوفة ٢٣٢ .

المصادر والمراجع

* الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي تـ٤١٥ ، تحـ/ عبدالمعين الملوحي - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢هـ .

* الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، تحـ/ أحمد محمد قاسم ، ط١ ، القاهرة ١٣٩٦ .

* أمالى ابن الشجري تـ٥٤٢هـ ، دار المعرفة - بيروت (تصوير لطبعة الهند) .

* الإنصاف ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري تـ٥٧٧ ، تحـ/ محمد محيي الدين - المكتبة التجارية - مصر .

* البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات عبدالرحن محمد الأنباري تـ٥٧٧ ، تحـ/ د. طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ .

* بين العربية ولهجاتها والعبرية د/ محمد بحر عبدالمجيد ، ١٩٨٠ .

* التبيين عن مذهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البقاء العكبري تـ٦١٦هـ ، تحـ/ د. عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٦هـ.

* التطور النحوى لبرجستراشر ، ترجمة د/ رمضان عبدالتواب ، دار الرفاعى والخانجي ، ١٩٧٢ .

* تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري تـ٣٧٠هـ ، تحـ/ عبدالسلام هارون وآخرين .

* الجنى الداني في حروف المعاني ، لحسن بن قاسم المرادي تـ٧٤٩ ، تحـ/ طه محسن ، مطابع جامعة الموصل ١٣٩٦ .

* خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي تـ ١٠٩٣ ، تحـ/ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة ١٣٨٩هـ .

* الخلاف بين النحويين، د.سيّد رزق الطويل، مكة، الفيصلية ، ط١ ، ١٤٠٥ .

* رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبدالنور المالقي تـ٧٠٢هـ، تحـ/ أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ .

* شرح التسهيل لابن مالك تـ٦٧٢هـ ، تحـ/ د. عبدالرحمن السيد ، ود. محمد بدوى المختون هجر للطباعة ، ط١ ، ١٤١٠ (ج.م.ع) .

* شرح شافية ابن الحاجب للرضي تـ٦٨٦ ، مع شرح شواهده للبغدادى تـ١٠٩٣هـ تحـ/ محمد نور الحسن وآخرين ، تصوير دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥هـ .

* شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي الاستراباذي تـ٦٨٦هـ ، تصوير دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩هـ .

* شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي المتوفي ٦٤٣ ، تصوير عالم الكتب - بيروت .

* الكتاب ، لسيبويه ، تحـ/ عبدالسلام محمد بن هارون - عالم الكتب - بيروت ط٣ ، ١٤٠٣ .

* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، لمهدي المخزومي، مصرط٢ ، ١٣٧٧ .

* معانى القرآن ، لأبي زكريا يحيي بن زياد الفراء تـ٢٠٧هـ ، الجزء الأول تحـ/ احمد يوسف نجاتى ، تصوير عالم الكتب ، ط٢ ١٩٨٠م .

* معجم العهد القديم = Gesenius Hebrew - chalade

LEXICON TO THE OLD TESTAMENT

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري تـ٧٦١هـ ، تحـ/ د . مازن مبارك ومحمد على حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٧٩م .

* همع الهوامع ، للإمام جلال الدين السيوطى تـ ٩١١ هـ ، تحـ/ عبدالعال مكرم ، دار البحوث العلمية - الكويت .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی